وبالنسبة لهذا العنصر ، فان كارتر ـ مع تأكيده على وجوب قيام اسرائيل بالجلاء عن بعض المناطق العربية المحتلة ـ يؤكد في الوقت نفسه ما يلي :

(أ) ان مدى الانسحاب يتقرر بموجب اتفاق الطرفين ، في اطار مفاوضات مباشرة ، وليس بموجب الانصياع للمبدأ القانوني الثابت القائل بعدم جواز حيازة الاراضي بالقوة ٠

(ب) ان الانسحاب اذن لن يكون الى مواقع ٥ يونيو ١٩٦٧ ٠

(ج) ان التنازلات الاقليمية الناتجة عن ذلك لن تكون تنازلات متبادلة ، بل تنازلات من الجانب العربي وحده ٠

(د) ان الانسحاب لا يعني عودة السيادة العربية الكاملة الى المناطق التي يتم جلاء القوات الاسرائيلية عنها ، بل انه مشروط بالاتفاق المسبق على ترتيبات ثنائية ودولية في تلك المناطق غرضها صيانة امن اسرائيل وضمان سلامتها ٠

(هـ) ان بين هذه الترتيبات احتفاظ اسرائيل بقواعد عسكرية في المناطق المحتلة بعد « الانسحاب » منها ٠

(و) وأود ان استطرد قليلا في هذا المجال ، لاتحدث عن جانب من جوانب هذا العنصر ، هو الجانب المتعلق بالمستعمرات في المناطق العربية المحتلة ٠

فان البعض يتوهم بأن كارتر قد اتخذ موقفا حازما في معارضة سياسة اسرائيل في بناء المستعمرات في المناطق المحتلة ، مع ان الواقع هو ان موقف كارتر يمثل تراجعا عن المواقف التي وقفها اسلافه من هذا الموضوع ٠ ويتضح ذلك التراجع مما يلي :

(١) عندما يشجب كارتر سياسة اسرائيل في بناء المستعمرات ، فانه يمضي الى تلطيف وقع هذا الشجب وتمييع اثره ، فيتبرع بايجاد العذر لبيغن في انتهاج تلك السياسة ، وذلك بالتذكير بأن بيغن جاء الى الحكم بعد حملة انتخابية تعهد فيها بالاستمرار ببناء المستعمرات ، وبأنه لا يستطيع التنكر للوعود التي قدمها للشعب الاسرائيلي اثناء الانتخابات ٠

(٢) ثم ان كارتر يميز بين تكثيف المستعمرات القائمة ، من جهة ، وبين زرع مستعمرات جديدة ، فيشجب هذا دون ان يعارض ذلك ٠

(٣) ثم انه ينادي بوقف بناء المستعمرات الجديدة فقط اثناء استمرار عملية السعي للوصول الى تسوية ٠

(٤) وكما مر بنا ذكره ، فان كارتر اصدر تعليماته الى وفده في الامم المتحدة بأن يمتنع عن التصويت على قرار يدين سياسة زرع المستعمرات ٠